الفصل الرابع

مؤشرات التنمية

الفصل الرابع

مؤشرات التنمية

يتناول هذا الفصل تحديد مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأساليب الإحصائية المستخدمة مثل التحليل العاملي والتحليل العنقودي ودليل التنمية البشرية وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية GIS.

٤ -١ مؤشرات التنمية وقياسها:

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء أكان لصياغة السياسات والخطط، وتحديد الأهداف، أم لتقييم النتائج، ونظراً للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات مهمة على محاور عدة بدءاً من مؤشرات النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية، والأدلة المركبة كدليل للتنمية البشرية.

وعلى الرغم من الاستخدام المكثف في الأدبيات لمصطلح مؤشر فإنه لا يبدو معرفا بشكل واف، فالقواميس تعرف المؤشر بأنه " الذي يشير إلى شي آخر" لكن بالاستعمال الفعلي، كثيرا ما يتم الخلط بين الإحصاءات والمتغيرات والمؤشرات.

ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي مؤشر تنمية عليه أن يمثل بعض العوامل التي تمثل عملية التنمية أو حالتها، ويمكن للمؤشر أن يشكل قياساً مباشراً وكاملا لعامل مخصوص من التنمية، ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية، أو عنصر من عناصرها، وعندما يكون هذا الهدف أو العنصر غير قابل بذاته للقياس، فإن المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة بأفضل ما يمكن لهذا الهدف أو العنصر، ومثال ذلك أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشراً لقياس مستوى الصحة العامة.**(وديع، ١٩٩٥م)**

وتعتبر عملية تجميع المعلومات عملية أساسية من أجل وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. كما تعتبر أساساً لرصد التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع مع مرور الزمن، ولمراقبة تنفيذ السياسات الموضوعة على أرض الواقع مع الأخذ بالاعتبار الظروف

المحيطة السياسية والاقتصادية، وكذلك التجاوب الاجتماعي مع هذه السياسات . UNDP، ٢٠٠٦).

لذلك تعتبر المؤشرات والأدلة إحدى الأدوات الأساسية التي تساعد في رصد وتقييم هذا الواقع، إذ إنها تسمح بالتوصيف الكمي والنوعي للواقع، كما أنها توفر وسيلة لمقارنة الأوضاع بين الدول المختلفة، أو فيما بين المناطق المختلفة في البلد الواحد، وتشكل المؤشرات والأدلة أدوات قيمة لصياغة السياسات والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية، ومراقبة تطور تنفيذها، بالإضافة إلى ذلك فإنّ المؤشرات تساهم في زيادة الوعي حول قضايا مهمة للمجتمع وتساهم أيضاً في تعزيز وتمكين المرأة.

إن عملية الاتفاق على اختيار مؤشر لقياس التنمية حسابياً لا تزال عملية محدودة، ولا تستطيع أن تقدم صورة كاملة عن التنمية الإنسانية التي تعتبر أوسع من أي المقاييس المقترحة، ولا يستطيع أي مقياس مقترح لأي مفهوم أن يعكس كليا ثراء واتساع ذلك المفهوم، ولكن على كل مستويات التنمية توجد ثلاثة عناصر أساسية، الأول هو العيش حياة طويلة وصحية، والعنصر الثاني اكتساب المعرفة، والعنصر الثالث الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، فإذا لم تتوفر هذه العناصر الأساسية ستظل هناك فرص عديدة أخرى بعيدة المنال، ولذلك فإن تقرير الأمم المتحدة التنمية البشرية لعام ١٩٩٠جمع دليلاً مركبا هو دليل التنمية البشرية، والذي تم بناؤه على أساس هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية الإنسانية.

ويضم دليل التنمية البشرية أربعة متغيرات هي: **(الأمم المتحدة، ١٩٩٠)**

أ- العمر المتوقع عند الولادة ؛يمثل بُعد الحياة الطويلة والصحية.

ب- نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة.

جـ - مجموع نسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائية والجامعية والثانوية، ولا من ب وجـ يمثلان البعد الثاني وهو المعرفة.

د – الناتج الإجمالي المحلي النظري للفرد " مقاسا بالدولار الأمريكي " ليكون مؤشرا بديلا عن البعد الثالث والذي يبين الموارد المطلوبة لمستوى معيشي مقبول.

ومع ذلك أبدأ عدد من المهتمين الملاحظات والانتقادات لدليل التنمية البشرية أهمها ما يلي:**(الفرجاني، ٢٠٠٢)**

١. إن مقياس التنمية البشرية ليس دليلاً شاملا للتنمية الإنسانية، نظرا لأنه يركز فقط على العناصر الأساسية الثلاثة التي تم ذكرها سابقاً ومن ثم فأنه لابد أن يعجز عن الإحاطة بالإبعاد الأخرى المكونة للتنمية البشرية.

٢.إن الدليل مركب من نتائج التنمية على الأجل البعيد، وعليه لا يستطيع أن يعكس مدخلات الجهود المتضمنة في السياسات، أو أن يقيس الانجازات الإنسانية على المدى القصير.
٣. إن الدليل هو مقياس متوسط، وبالتالي فأنه يخفي سلسلة من جوانب التفاوت والتباين داخل البلدان.
٤.إن الدخل لا يدخل في دليل التنمية البشرية من أجل ذاته، بل لدلالته على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق.

ومن الممكن تسمية كل المعلومات الكمية عن التنمية الإنسانية ومختلف المؤشرات التي تؤلفها بما يعرف (الذظام المحاسبي للتنمية الإنسانية)، ولهذا الذظام المحاسبي بعد محدود يركز على مجالات محددة ضيقة، وبعد واسع يركز على مجالات واسعة.

والخلاصة إن مجال قياس التنمية البشرية مازال محدودا ولا يستطيع أن يقدم صورة كاملة للتنمية الإنسانية، ولابد من استكماله بمؤشرات أخرى مفيدة لكي نحصل على رؤية شاملة.

وقد وضع بعض الكتاب أفكارا في بناء دليل التنمية الإنسانية (البديل) لعل أهم هذه المؤشرات هي **(الفرجاني، ٢٠٠٢م)**:

١- العمر المتوقع عند الميلاد كمقياس عام للصحة في مجملها.
٢- التحصيل العلمي كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في حساب مقياس التنمية البشرية.
٣- **مقياس الحرية:** وهو التعبير عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية، ويعكس مستوى التنمية السياسية في المجتمع والقدرة على التعبير وحرية الرأي والمعتقد.
٤- مقياس تمكين النوع (مدى مساهمة المرأة في عمل المجتمع) كما يحسبه برنامج الأمم المتحدة، حتى يعكس مدى مساهمة النساء في القوى العاملة في المجتمع، وفي خفض معدلات الإعالة وزيادة دخل الأسرة.
٥- الاتصال بشبكة الانترنت، ويمكن قياسه بعدد حواسيب الانترنت نسبة إلى السكان للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات الدولية " التوصل إلى تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة "، و هو أحد متطلبات الانتفاع بفرص العولمة في هذا العصر.
٦- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون نسبة إلى الفرد " مقاسه بالطن المتري "، حتى يعكس المساهمة في الإضرار بالبيئة على الصعيد العالمي، ويرى أنصار هذا المؤشر البديل أنه يمكن أن يكون نقطة انطلاق جيدة لبناء مؤشر للتنمية الإنسانية، إذ إن المتغيرات الأربعة (العمر المتوقع عند

الميلاد – والتحصيل العلمي – ودرجة الحرية – ومقياس تمكين النوع) ترتبط أرتباطا موجبا بمقياس التنمية البشرية وببعضها البعض، أما انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فإنه يرتبط عكسيا بمقياس التنمية البشرية لتعكس الإضرار بالبيئة، ولذلك فهي ترتبط ارتباطا سالبا بكل المؤشرات الأخرى.

والجدير بالإشارة أن المناقشات مستمرة في سبيل تطوير مفهوم التنمية البشرية وأساليب قياسها، ولو نظرنا في تطور أهداف التنمية البشرية نجد أن هناك نظرة استراتيجيه من خلال تبني أهداف التنمية الألفية التي يمكن إجمالها بالآتي، **(تقرير التنمية البشرية لعام، ٢٠٠٥):**

- **الهدف الأول:** خفض الجوع والفقر الشديدين، أي إنقاص نسبة الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم ونسبة سوء التغذية إلى النصف.
- **الهدف الثاني:** تحقيق شمولية التعليم الأساسي، و ذلك من خلال ضمان تمكين جميع الأطفال من إكمال التعليم الأساسي.
- **الهدف الثالث:** تعزيز المساواة الجنسية، وتمكين النساء من حياتهن، و إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، والمفضل حدوث ذلك بحلول العام ٢٠٠٥ وفي مدة لا تتجاوز ٢٠١٥.
- **الهدف الرابع:** تخفيض نسبة وفيات الأطفال الرضع، و إنقاص نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين.
- **الهدف الخامس:** تحسين صحة الأم، تخفيض معدل الوفيات إبان الحمل والوضع بمقدار ثلاثة أرباع.
- **الهدف السادس:** مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الآيدز / السيدا) والملاريا، ووقف نهائي لانتشارهما.
- **الهدف السابع:** ضمان الاستقرار البيئي، و إنقاص نسبة المحرومين من فرصة مستديمة للحصول على مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي الآمن.
- **الهدف الثامن:** تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية، و إصلاح أنظمة المعونات والتجارة مع معاملة خاصة لأفقر البلدان.

وتذخر المنشورات الإحصائية منذ مدة طويلة بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية، لكن الاهتمام بدا مؤخرا بالمؤشرات الاقتصادية –الاجتماعية، أي تلك التي ذات عائديه اقتصادية واجتماعية أو هي على الحدود بينهما، كالعمالة والبطالة والفقر والأجور وظروف العمل ودخل الأسرة وإنفاقها والادخار والاستدانة وتوزيع الثروة وأسعار الاستهلاك والخدمات التعليمية والصحية والتقنية و خدمات الرفاه والأمن الاجتماعي وحجم الأسرة والتركيب العمري والنوعي.الخ.

تتمثل أهم المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية التي أتيحت بياناتها للباحث، والتي لها ارتباط كبير بمعدلات الفقر والبطالة في: متوسط حجم الأسرة، التركيب العمري والنوعي للسكان، ونسبة الأمية سواء بين الأفراد أو بين أرباب الأسر، بالإضافة إلى نسبة الأسر التي ترأسها نساء (أرامل، مطلقات،).

ويرى الكاتب أن عدداً من المؤشرات التنموية التي تم استخدامها في دراسات سابقة لقياس المستوى التنموي، أو التباين التنموي بين الأقاليم أصبحت مستهلكة وغير مناسبة بسبب انتشارها العام، كاستخدام عدد المساكن المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء (٩٨%)، أو امتلاك الهاتف النقال، إذ أصبحت الغالبية الساحقة من مساكن التجمعات السكنية في منطقة وادي الأردن مرتبطة بالشبكة الكهربائية، بل تجاوز ذلك إلى ايصال التيار الكهربائي للمناطق الزراعية النائية في كثير من مناطق الوادي.

يستثنى من ذلك بيوت الشعر التي يقطنها مربو الماشية لكونها متنقلة وغير ثابتة، وإن كانت في كثير من الأحيان تتزود بالتيار الكهربائي البسيط الذي يغذي جهاز راديو أو تلفزيون أو شاحن هاتف نقال، ومصدره البطاريات السائلة للسيارات أو بالتيار الكهربائي العادي (٢٢٠فولت) من إحدى المزارع القريبة، وقد شاهد الكاتب بعض مربي الماشية في بيوت الشعر المتنقلة يستخدمون مولدات كهربائية صغيرة، يكون الهدف الأساسي منها تشغيل معدات خاصة لاستخراج مشتقات الحليب.

ومن ناحية أخرى فإن استخدام بعض المؤشرات قد لا يكون دقيقاً في إعطاء صورة كافية عن المستوى التنموي وتباينه، أو إعطاء الواقع الحقيقي له، فعلى سبيل المثال قد يضلل نصيب الفرد الواحد من الخدمات الكاتب في كثير من الأحيان حيث نجد أن نسبة الطلبة إلى عدد المعلمين أو مساحة الغرف الصفية أو عدد الأطباء لكل إلف نسمة في المناطق الأقل سكانا والأقل تنمية أعلى من مثيلاتها في المناطق الأكثر تنمية، ومثال ذلك أن نسبة الطلبة إلى المعلمين في المرحلة الثانوية في محافظة العاصمة تبلغ قرابة ضعف نظيرتها في محافظة معان، مما يشير إلى أفضلية التعليم في المحافظة الأخيرة عنه في الأولى، وهو عكس الواقع لأسباب أخرى قد يكون منها الخلفية الثقافية والتعليمية لأرباب الآسر، وعدم الوعي التام حول المستوى التعليمي والصحي لأبنائهم ومتابعتهم عن كثب.

كما أن وجود مستشفى لا يعني الوضع المثالي لتقديم تلك الخدمة، فالمستشفيات يجمعها تشابه الاسم، ولكن يفرقها تباين حجم ونوعية الخدمة التي تقدمها، فهناك مستشفيات تحتوي على مئات الآسرة وكافة الأجهزة الطبية اللازمة والكادر المتخصص، بينما يوجد مستشفيات بها عدد محدود من الآسرة وينقصها الكثير من الأجهزة الطبية والكوادر المختصة.

وتشير بيانات الدوائر ذات العلاقة (مثل سلطة وادي الأردن) إلى إيصال شبكة مياه الشرب إلى غالبية بيوت منطقة وادي الأردن (٩٨%) مما يشير إلى وضع جيد لهذه الخدمة، ولكن واقع الحال ومن خلال المسح الميداني يشير إلى واقع مختلف، ذلك أن تدفق المياه في هذه الشبكات لا يصل إلى البيوت بشكل منتظم من حيث الكمية، بل أفاد بعض سكان هذه المنازل في العديد من القرى إن المياه لم تصل بيوتهم منذ أشهر، وخصوصا في أشهر الصيف، أما من حيث النوعية فيمكن الملاحظة بالعين المجردة تدني نوعية المياه في بعض المناطق من خلال لون المياه الذي يعكره صدأ الأنابيب والإرسابات التي تتجمع في خزانات مياه الشرب المنزلية، وارتفاع نسبة الأملاح الذائبة في هذه المياه التي أشارت لها فحوصات مخبريه.

٤ -٢ متغيرات الدراسة:

استخدم الكاتب عددا من المتغيرات التي أمكن الحصول عليها من بيانات دائرة الإحصاءات العامة، التي اخذ بعضها خاماً كما هو مثل متوسط حجم الأسرة، أو التي تم معالجتها لتخرج على شكل نسب مئوية نسبة إلى عدد سكان التجمع السكني، مثل الفئات العمرية والنوعية ومستويات التعليم والإعاقة والتامين الصحي وتوفر الأطباء والعاملين في القطاعات الاقتصادية، أو نسبة أنواع المساكن في التجمعات السكنية إلى مجموع المساكن في تلك التجمعات.

كما تم قسمة متوسطات الدخل والإنفاق على الرقم (١٠٠٠) لسهولة التعامل معها وإدخالها إلى برامج التحليل الإحصائي التي استخدمها الكاتب (spss)، كما تم حساب المساحة لكل طالب في الغرف الصفية من خلال قسمة مجموع عدد الطلبة في التجمع السكني على مجموع مساحات الغرف الصفية في جميع المدارس القائمة والعاملة في ذلك التجمع وذلك للخروج بمصفوفة بيانات (Data Matrix) تتكون من ٤٦متغيراً و٤٧وحدة مكانية هي التجمعات السكنية في منطقة وادي الأردن، ويبين الجدول (٤-١) هذه المؤشر.

الجدول (٤-١)
متغيرات التنمية التي تم الحصول عليها واستخدامها في الدراسة

الرقم	المتغيرات في التجمعات السكانية	الرقم	المتغيرات في التجمعات السكانية
١	نسبة الأمية	٢٤	نسبة المؤمنين صحياً
٢	نسبة الملمين بالقراءة والكتابة	٢٥	متوسط حجم الأسرة
٣	نسبة الطلبة في التعليم الأساسي	٢٦	نسبة الإعاقات
٤	نسبة الطلبة في التعليم الثانوي	٢٧	نسبة الإناث
٥	نسبة الطلبة في التلمذة المهنية	٢٨	نسبة الذكور
٦	نسبة التعليم الجامعي	٢٩	نسبة العاملين في إمدادات الغاز والماء والكهرباء
٧	نسبة العليم العالي	٣٠	نسبة العاملين في الأنشطة العقارية والايجارية
٨	نسبة السكان اقل من ١٥سنة	٣١	نسبة الآسر التي تعين إفرادا للعمل لديها
٩	نسبة السكان للفئة ١٥-٦٤ سنة	٣٢	نسبة العاملين في الإدارة العامة والدفاع
١٠	نسبة السكان للفئة أكثر من٦٥ سنة	٣٣	نسبة العاملين في أنشطة الخدمة المجتمعية
١١	نسبة المساكن المملوكة للأسرة أو احد أفرادها	٣٤	نسبة العاملين في تجارة الجملة، إصلاح المركبات
١٢	نسبة المساكن المستأجرة دون فرش	٣٥	نسبه العاملين في التعليم
١٣	نسبة المساكن المستأجرة مفروشة	٣٦	نسبة العاملين في الإنشاءات
١٤	نسبة المساكن المملوكة للأقارب	٣٧	نسبة العاملين في البنوك والوساطة المالية
١٥	نسبة المساكن المسكونة مقابل عمل	٣٨	نسبة العاملين في الفنادق والمطاعم
١٦	نسبة المساكن المسكونة دون مقابل	٣٩	نسبة العاملين في الصناعة التحويلية
١٧	نسبة المساكن من نوع دار	٤٠	نسبة العاملين في النقل والاتصالات
١٨	نسبة المساكن من نوع شقة	٤١	نسبة العاملين في الزراعة والصيد
١٩	نسبة المساكن من نوع فيلا	٤٢	متوسط إنفاق الأسرة السنوي (دينار أردني)
٢٠	نسبة المساكن من الصفيح	٤٣	متوسط دخل الأسرة السنوي (دينار أردني)
٢١	نسبة المساكن من خيمة /بيت شعر	٤٤	نسبة العاملين في التعدين والمحاجر
٢٢	نسبة المساكن ضمن مؤسسة أو مكان عمل	٤٥	نسبة العاملين في الصحة والعمل الاجتماعي
٢٣	نسبة المساكن تحت التشييد	٤٦	عدد الطلاب /متر مربع من الغرفة الصفية

المصدر:بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤

ويمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى الأنواع الآتية:(2006) word Development Indicators -

٤ -٢ -١ **المتغيرات الديموغرافية:**

وشملت المؤشرات الآتية:

متوسط حجم الأسرة:

متوسط حجم الأسرة من أكثر المتغيرات التي لها تأثير مباشر على الفقر، حيث بينت العديد من الدراسات أن نسبة الفقر تتناسب طرديا مع حجم الأسرة، حيث تزداد مع زيادة عدد الأطفال في الأسرة، إذ بينت نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة لعام ١٩٩٧م أن نسبة الفقر بلغت ٤% للأسر التي لديها طفل أو اثنان، و ١٥% للأسر التي لديها خمسة أطفال، و ٤٦% للأسر التي لديها ٨ أطفال فأكثر.

وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠٠٤م إلى أن متوسط حجم الأسرة على مستوى المملكة بلغ ٥.٧ فرداً، كما إن متوسط حجم الأسرة في المناطق التي صنفت كجيوب للفقر أعلى من متوسطه على مستوى المحافظة والمملكة، ومنها لواء الشونة الشمالية التي بلغ متوسط حجم الأسر فيها ٥.٨ فرداً، وهو أعلى من متوسطة على مستوى محافظة اربد (٥.٦ فرداً)، وأعلى من مستوى المملكة بقليل، وبلغ متوسط حجم الأسرة ٥.٩ فرداً في لواء ديرعلا و٦.١فرداً في الشونة الجنوبية، وبلغ متوسط حجم الأسرة على مستوى جميع مناطق الدراسة ٥.٨فرداً.

التركيب العمري للسكان:

يرتبط هذا المؤشر مع متوسط حجم الأسر، ويؤثران معا على الفقر من خلال تأثيرهما على معدلات الإعالة الاقتصادية والديموغرافية، وقد تبين تقارب نسبة فئة صغار السن(أقل من ١٥ سنة) في ألوية منطقة وادي الأردن مع متوسطها على مستوى المحافظة و أعلى من مستوى المملكة، إذ بلغت في لواء الأغوار الشمالية حوالي ٤٠% مقارنة بـ ٤١% على مستوى محافظة اربد، و ٣٦.٥% على مستوى المملكة، في حين بلغت نسبة هذه الفئة ٣٩% و ٣٨% للوائي الشونة الجنوبية و ديرعلا على التوالي مقارنة مع ٤١% مع مستوى محافظة البلقاء.

وكذلك الحال عند مقارنة نسبة فئة الشباب (١٥ و٦٤ سنة) التي تشكل حجم قوة العمل، فقد كانت نسبتها متقاربة مع متوسطها على مستوى المحافظة والمملكة، حيث بلغت ٥٦%، ٥٥%، ٥٧% لكل من الشونة الجنوبية والأغوار الشمالية ودير علا على التوالي مقارنة مع٥٤% لكل من محافظتي اربد والبلقاء.

أما فئة كبار السن (أكثر من ٦٥ سنة)، و هم على الأغلب غير القادرين على العمل، و من ثم تحتاج هذه الفئة إلى الرعاية، و تباينت نسبة هذه الفئة بين مناطق جيوب الفقر في المملكة من ٠.٥% في المريغة إلى ٧.٩% في وادي عربة، وقد بلغت بالمتوسط على مستوى المملكة ٣.٢٤% في حين بلغت ٥.٢% على مستوى مناطق الدراسة.

التركيب النوعي:

تركز التوجهات التنموية الحديثة وخاصة في العالم النامي على دور ومساهمة المرأة في عملية التنمية ووقوفها جذباً إلى جنب مع الرجل في كثير من المهام والأعمال كونها تمثل نصف المجتمع من ناحية فيما تظهر الدراسات تأخرها عن نظيرتها في الدول المتقدمة من ناحية أخرى.

ويؤكد تخطيط النوع الاجتماعي للتنمية العربية على تطبيق المنهج الذي يهتم بما يقوم به الرجال والنساء، والاعتراف به، وتقدير مجهودات الجنسين في بناء المجتمع، والمساهمة في مشروعات التنمية والاستفادة منها، كما يؤكد على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد، كما يهدف هذا التخطيط إلى تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً كي تكون عنصراً فاعلاً في المجتمع.**(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢م)**.

وقد بلغت نسبة الإناث بين مجمل السكان في منطقة وادي الأردن ٤٧.٢ % مقابل ٥٢.٨ % للذكور، أي أن ما يقارب نصف السكان في منطقة وادي الأردن هم من الإناث، الأمر الذي يزيد من أهمية دور ومشاركة المرأة في عملية التنمية، وعلى الرغم من التقدم الكبير في تغير النظرة إلى المرأة، ومشاركتها في العديد من الأدوار والمهام المختلفة جنبًا إلى جنب مع شقيقها الرجل في الوظائف الحكومية والخدمية والزراعية إلا أنه مازالت هناك بعض الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة بشكل كاف في بعض المهن والمهام وإكمال التعليم بسبب الرضوخ لثقافة العيب، وقيود العادات والتقاليد المحافظة التي تسود منطقة وادي الأردن.

٤ -٢ -٢ المؤشرات التعليمية:

ينظر إلى التعليم على أنه أحد أهم مؤشرات التنمية ومكاسبها، حيث أنه يمثل حاجة أساسية يجب أن يغطيها ويشملها التخطيط التنموي، كما أنه يمثل استثمارا ديمغرافياً يقود على المدى البعيد إلى دفع عجلة التنمية والتقدم، وتم استخدام مؤشرات نسبة الأمية والملمين بالقراءة والكتابة، ونسبة عدد الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة (أساسية، ثانوية، مهنية، تعليم جامعي، تعليم عالي)، كما تم استخدام مؤشر المساحة المتاحة لكل طالب في الغرفة الصفية، حيث بلغ معدل هذا المؤشر ٠.٤٨

طالب لكل متر مربع، وكان ٢٥ تجمعاً أعلى من هذا المعدل، ولم يصل إلى الوضع المثالي المتعارف عليه تربوياً وهو ١.٢ م٢ /طالب (قسم التخطيط المدرسي، وزارة التربية والتعليم) سوى تجمع سكني واحد هي بلدة خزمة في لواء ديرعلا.

٤ -٢ -٣ المؤشرات السكنية.

قسمت المؤشرات التي استخدمتها الدراسة في هذا المجال إلى قسمين هما:نوع المسكن وشمل المساكن من نوع دار وشقة وفيلا وبيت شعر(يشمل الخيش والقماش) و البراكيات (بيوت من الصفيح والخشب متعارف عليها بهذا الاسم)، والمساكن التي تكون ضمن مكان العمل، والمساكن تحت التشييد، والقسم الثاني هو حيازة السكن، وتمثلت أنواع الحيازات في المسكن المملوك للأسرة، والمستأجر مفروشاً، والمستأجر غير المفروش، والمسكن المملوك لأحد الأقارب ومؤجر بسعر مخفض والمسكن مقابل عمل، والمسكن دون مقابل.

وكان المسكن من نوع دار من أكثر أنواع المساكن شيوعا في منطقة وادي الأردن، و بلغ معدل استخدامه ٥٧.٥ % من مجموع مساكنها، وكانت الشونة الجنوبية أعلى ألوية الدراسة استخداماً لهذا النوع من السكن، بنسبة ٦٦.٢% وأقلها لواء الأغوار الشمالية بنسبة ٥٤.٩% و فاق استخدام هذا النوع من السكن في منطقة وادي الأردن نظيره في قصبة السلط (٢٥.٣%) واربد (٢٠.٣%)، وهذا عكس النمط الثاني من المساكن، وهو المسكن من نوع شقة، الذي بلغ معدل استخدامه ٣١.٩%، وكان الاستخدام الأعلى له في لواء الأغوار الشمالية، بنسبة ٣٥.٨%، والأدنى في لواء الشونة الجنوبية بنسبة ٢٥.١%، و قابل ذلك ٧١.٨% و ٧٧.٦ % في قصبتي السلط واربد على التوالي، ومما قد يفسر ذلك اعتماد الأهالي في منطقة وادي الأردن على البيوت المستقلة نظراً لاتساع حجم الملكيات، في حين يميل السكان في المدن الكبيرة والمكتظة إلى امتلاك الشقق السكنية في المباني متعددة الطبقات.

و جاءت المساكن من نوع بيت شعر في المرتبة الثالثة بمعدل٦.٧%، وبحد أعلى في لواء الأغوار الشمالية (٧.٣%)، في حين كان الحد الأدنى في لواء الشونة الجنوبية(٦%)، وبالمقابل يكاد يكون استخدام هذا النمط من المساكن معدوماً في ألوية قصبتي السلط واربد، حيث يتيح هذا النمط السكني الذي يستخدمه مربو الماشية سهولة الانتقال طلباً للكلأ.

وكان المسكن المملوك أكثر أنواع الحيازات شيوعاً، بنسبة بلغت ٧٠.٢% من مجموع المساكن، مما يعني أن ما يقارب ثلث المساكن هي مستأجرة (٣١.٢%)، سواء كانت مستأجرة مفروشة أم دون فرش، أو مستأجرة من احد الأقارب بسعر مخفض، أو مقابل عمل لدى المالك، الأمر الذي يشكل عبئاً مالياً على السكان.

و من الملاحظ أن هناك تباينا في ألوية منطقة وادي الأردن من حيث نوع الحيازة للمسكن، حيث بلغت أعلى نسبة للمساكن المملوكة في لواء دير علا (٧٦.١%)، وأقل نسبة في الأغوار الشمالية (٦٤.١%).

٤ -٢ -٤ المؤشرات الصحية.

كانت المؤشرات الصحية التي تم الحصول علي بياناتها وتوظيفها في الدراسة هي عدد المواطنين لكل طبيب وبلغ ١٣٣٦مواطن/طبيب، ونسبة المؤمنين صحياً من مجموع السكان، وبلغت ٥٦.٦%، وتشمل هذه النسبة المؤمنين في القطاع الخاص والمؤسسة العسكرية والتأمين المدني (الوظائف الحكومية) وتامين الجامعات، مع العلم أن هناك تبايناً واضحاً في مؤشر التامين الصحي بين ألوية منطقة وادي الأردن الثلاثة، حيث بلغت هذه النسبة ٤٩% في لواء الشونة الجنوبية، و ٦٥% في ديرعلا، و ٧٦% في لواء الأغوار الشمالية.

وبلغ معدل الإعاقات بين السكان ٠.٣٣% من مجمل عدد السكان وتوزعت على ألوية الدراسة بنسبة ٠.٣٦% و٠.٣٣ % و ٠.٢٩% لكل من الشونة الجنوبية ودير علا والأغوار الشمالية على التوالي.

أما العمر المتوقع للفرد (أمد الحياة)، فقد بلغ معدله ٦٨.٨سنة، و هو معدل متدن عند مقارنته بما هو علية في لواء السلط القصبة التي يصل معدل أمد الحياة فيها ٧٤سنة، و لواء اربد القصبة التي يصل فيها معدل أمد الحياة إلى ٨٠سنه (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٤).

٤ -٢ -٥ المؤشرات المهنية والاقتصادية.

تُمارس العديد من المهن والأعمال في منطقة وادي الأردن، ويأتي في مقدمة هذه المهن مهنة الزراعة، حيث بلغ معدل نسبة السكان العاملين في القطاع الزراعي (٩، ٢%) من مجموع السكان، تلاه في ذلك العاملون في مؤسسات الإدارة العامة والدفاع بنسبة ٤، ١% من مجمل السكان، وجاءت نسبة العاملين في التعلم في المرتبة الثالثة بواقع ١، ٥%، ثم عدد العاملين في القطاع الإنشائي بواقع ١، ٤%.

ورغم عدم وجود تباين واضح في مهنة الزراعة بين الألوية الثلاثة كمعدل، واحتلالها النسبة الأكبر بين القطاعات الأخرى بحيث تثبت أن منطقة وادي الأردن هي منطقة زراعية بالدرجة الأولى، إلا أن هذا التباين واضح بين التجمعات السكانية، حيث بلغت أعلى نسبة للعاملين في هذا القطاع في تجمعات غور كبد ومثلث المصري وفي لواء ديرعلا بواقع ٤٦، ٨% و ٤٢، ١% من مجمل سكانه

على التوالي، في حين كانت في بلدة الشونة الجنوبية ٢، ٣% و٢، ٠% في بلدة الساخنة في لواء الأغوار الشمالية من مجمل سكان كل منهما.

أما في قطاع الإدارة العامة والدفاع، فقد تباينت نسب العاملين فيه بين ألوية منطقة وادي الأردن الثلاثة فكانت ٥، ٣% من مجمل السكان في لواء الأغوار الشمالية و٤، ٧% في لواء دير علا و٣.٢% في لواء الشونة الجنوبية، كما تباينت بين التجمعات نفسها، فقد بلغت هذه النسبة ٨.٥ % من مجمل سكان بلدة ماجد في لواء الأغوار الشمالية، وانخفضت إلى ٠.١١% في بلدة الزمالية من ذلك اللواء، أما في لواء دير علا فقد بلغت أعلى نسبة للعاملين في هذا القطاع ٨% في بلدة الطوال الجنوبي، وانخفضت إلى ٠.٧% في بلدة ظهرة الرمل، في حين كانت أعلى نسبة للعاملين في هذا القطاع في لواء الشونة الجنوبية في بلدة سويمة بنسبة ٤.٩% بينما كانت بلدة الشونة الجديدة أقلها بنسبة ٠.٩% من مجمل سكانها.

و في قطاع العاملين بالمهن التعليمية (معلمين ومعلمات) فقد بلغت النسبة ١.٣١% و١.٤٠% و١.٨٢% من مجمل السكان في لواء الشونة الجنوبية ودير علا والأغوار الشمالية على التوالي، ورغم تقارب النسب بين العاملين في القطاع التعليمي في الألوية الثلاثة ألا أنها تتباين بين التجمعات السكانية على مستوى منطقة وادي الأردن، إذ بلغت ٢.٣٢% من مجمل سكان الرامة وانخفضت إلى ٠.٢٤% من مجمل سكان سويمة في لواء الشونة الجنوبية، وفي لواء دير علا وصلت أعلى مداها في بلدة البلاونة بنسبة ٣.٧٤% في حين انخفضت إلى ٠.٧٠% في بلدة ميسرة فنوش، وفي لواء الأغوار الشمالية كانت أعلى نسبة في بلدة وادي الريان حيث بلغت ٣.٧٨% من مجمل سكانها في حين كان اقلها في سبيرة بنسبة ٠.٠٧% من مجمل سكانها.

أما في قطاع الإنشاءات فتباينت نسبة العاملين بشكل واضح بين ألوية الدراسة حيث بلغت ٤، ١% من مجمل السكان في الشونة الجنوبية، و١% منهم في الأغوار الشمالية، و٦، % في دير علا، كما تباينت نسب العاملين في هذا القطاع بين سكان التجمعات داخل كل لواء، فقد بلغت هذه النسبة ٢٢، ٣% في بلدة سويمة، و هي نسبة عالية جداً مقارنة بالتي تليها وهي ٣، ٨% في بلدة الكرامة، ويعزى ذلك إلى النشاط العمراني والإنشائي الكبير على الشواطئ الشرقية للبحر الميت خلال الخمس سنوات الماضية، والذي تم فيها بناء العديد من الفنادق والمنشآت السياحية والشقق السكنية.

واشتمل القطاع الصناعي في منطقة وادي الأردن على قسمين:الأول الصناعة التحويلية التي تمثلت في بعض الصناعات الغذائية وأنابيب الري ومعداته البسيطة وصناعة عبوات البولستيرين والملش، والثاني الصناعة الاستخراجية وتمثل في التعدين واستغلال المحاجر مثل استخراج الأملاح من الملاحات و مواد البناء من الكسارات المتواجدة في الجبال المحاذية لمنطقة وادي الأردن من الجهة الشرقية،

والتي أصبحت على أهميتها من حيث التشغيل ومصدر الدخل مصدراً من مصادر التلوث الهوائي نتيجة الاتربة والغبار بسبب عدم استخدام وسائل منع التلوث بالشكل الصحيح والسليم، كما هو حاصل في الجهة الجنوبية الشرقية من لواء الشونة الجنوبية (بلدات الروضة والرامة).

وبلغ عدد معدل العاملين في قطاع الصناعات التحويلية ٠.٨٠% من مجمل سكان منطقة وادي الأردن، وكان هذا المعدل ٠.٧٤% من سكان لواء الشونة الجنوبية، و٠.٨١% من سكان لواء ديرعلا، و٠.٨٦% من لواء الأغوار الشمالية، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة ببعض القطاعات الأخرى، ومؤشر واضح على افتقار منطقة الدارسة إلى البنية الصناعية الحديثة المتطورة، غير انه يمكن الإشارة إلى بعض التجمعات السكنية التي توافرت فيها أو حولها بعض المنشآت الصناعية، مما جعل نسبة عالية من السكان يعملون فيها مثل تجمعات الكرامة في لواء الشونة الجنوبية (١.٤٩% من سكانها)، ومثلث العارضة (١.٩٢%) والرويحة (١.٦٩%) في لواء دير علا، والشيخ حسين (١.٧٩%)، والساخنة (٢.٢٢%) في لواء الأغوار الشمالية.

أما معدل العاملين في التعدين واستغلال المحاجر فقد بلغ ٠.٣١% من مجمل سكان منطقة وادي الأردن، و تباينت هذه النسبة مابين ٠.٢١% في لواء الشونة الجنوبية، و٠.٥٧% في لواء ديرعلا، و ٠.١٥% في لواء الأغوار الشمالية، حيث يلاحظ أن هناك تبايناً في العمل في هذا القطاع بين ألوية منطقة وادي الأردن، وقد تركز العاملون بهذا القطاع في بلدات الروضة (٠.٣٩%) والرامة (٠.٧٣%) في لواء الشونة الجنوبية لوجود كسارات المناصير في الجهة الجنوبية الشرقية من اللواء، كما تركزت في ظهرة الرمل من لواء ديرعلا (٠.٥٥%) و وادي العرب (٠.٤٣%) وأبو هابيل (٠.٣٧%) من الأغوار الشمالية.

٤ -٢ -٦ المؤشرات الخدمية.

اعتمد في هذه المؤشرات على نسبة العاملين في المجالات الخدمية إلى نسبة عدد السكان، و قد احتل هذا القطاع نسبة عالية من المشتغلين به، وتباينت هذه الخدمات بين خدمات صحية وخدمات النقل والتخزين والاتصالات والوساطة المالية والأنشطة العقارية والايجارية والمشاريع التجارية، وامدادت الماء والكهرباء، و تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، والسلع الشخصية والأسرية، وقد أمكن جمع بعض البيانات المتعلقة بأعداد العاملين المشتغلين في عدد من المهن الخدمية ونسبتهم إلى مجمل السكان كما هو وارد في الجدول (٤-٢).

ويلاحظ من الجدول أن لواء الشونة الجنوبية قد برز في مجالات الأنشطة العقارية والايجارية، وأنشطة المشاريع التجارية، و الفنادق والمطاعم، وذلك نظراً للطفرة التي طرأت على أسعار الأراضي والعقارات وبناء العديد من المرافق السياحية والفنادق، أما في المجالات الأخرى فلم يكن هناك تباين واضح بين ألوية مناطق الدراسة الثلاث.

الجدول (٤-٢)
نسب عدد العاملين في بعض القطاعات الخدمية

المهنة	الشونةالجنوبية	ديرعلا	الأغوار الشمالية
الصحة والعمل الاجتماعي	٠.٣٨	١.٠٢	١.٢٠
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	٠.٣٦	٠.١٩	٠.١٣
الفنادق والمطاعم	٠.٩١	٠.١٧	٠.٢٨
النقل والتخزين والاتصالات	٠.٨٨	٠.٨٥	٠.٩٠
الوساطة المالية	٠.٠٧	٠.٠٨	٠.٠٣
امدادت الماء والكهرباء والغاز	٠.٧٢	٠.٣٦	٠.٤٣
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية و الشخصية	٠.٨٢	٠.٧٧	٠.٧٣
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	٠.٩٩	١.٠٩	٠.٨٣

المصدر: من حسابات الكاتب استناداً إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٦

وعلى صعيد الفقر و استنادا إلى دراسة الفقر التي تم تنفيذها مؤخرا من قبل دائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع البنك الدولي، و وفقا لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة عام ٢٠٠٦ م، فقد بلغ عدد مناطق جيوب الفقر في المملكة (٢٢) قضاء تضم كل منها العديد من التجمعات السكانية، وتمثل مناطق جيوب الفقر تلك المناطق التي تزيد نسبة الفقر فيها عن ٢٥%، وبلغ مجموع عدد السكان في هذه المناطق (٣٩٤.٢) ألف نسمة وتشكل ما نسبته ٦.٩% من إجمالي سكان المملكة، كما بلغ عدد الفقراء في تلك المناطق ١٤٤.١ ألف نسمة أو ما يعادل ١٩.٤% من عدد الفقراء في المملكة لعام ٢٠٠٧م. وقد جاءت منطقة الرويشد في محافظة المفرق في المرتبة الأولى أي الأشد فقرا في الأردن، حيث بلغت نسبة الفقر فيها ٧٣.٧% تلتها منطقة وادي عربة في العقبة بنسبة ٦٢.٥% ثم غور الصافي في الكرك بنسبة ٥٢.٨% ثم القويرة في

العقبة بنسبة ٤٦.٦% ثم غور المزرعة في الكرك بنسبة ٤٥.٤%، فيما كانت منطقة أم الرصاص في محافظة العاصمة إقل هذه الجيوب فقرا وبنسبة ٢٦.٢%.

وقد خرجت مناطق كانت مصنفة كمناطق جيوب عام ٢٠٠٤ م، وهذه المناطق هي: الجيزة في عمان والضليل وبيرين والأزرق والهاشمية في الزرقاء ودير علا والشونة الجنوبية في البلقاء والسرحان وأم الجمال في المفرق والحسينية في معان، في حين دخلت قائمة جيوب الفقر ١٢ منطقة لم تكن ضمن جيوب الفقر و هي: الأغوار الشمالية في اربد، والبادية الشمالية الغربية وبلعما والخالدية في المفرق، و غور المزرعة والموجب والقطرانة في الكرك، وبصيرا في الطفيلة، وبرما في جرش، وكفرنجة وعرجان في عجلون، والديسة في العقبة، مما يعني إن تحسننا طرا على هذه الظاهرة في لوائي الشونة الجنوبية و ديرعلا في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ بينما زادت هذه الظاهرة في لواء الأغوار الشمالية في الفترة نفسها.

٤ -٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة.

٤ -٣ -١ أسلوب التحليل العاملي (Factor Analysis) وإجراءات استخدامه.

وظفت الدراسة أسلوب التحليل العاملي في الكشف عن مستويات التنمية في قرى وتجمعات منطقة وادي الأردن المختلفة ومستوى هذا التباين، والتحليل العاملي (Factor Analysis)هو أسلوب إحصائي يستهدف تفسير معاملات الارتباطات الموجبة والسالبة - التي لها دلالة إحصائية - بين مختلف المتغيرات، وبمعنى آخر فإن التحليل العاملي عملية رياضية تستهدف تبسيط الارتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل وصولاً إلى العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين هذه المتغيرات وتفسيرها.

ويعد التحليل العاملي اسلوباً إحصائياً لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط التلخصي في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف، وترتكز فكرة التحليل العاملي على استخلاص مجموعة من العوامل مرتبطة بالمتغيرات الأصلية، بحيث تفسر هذه العوامل أكبر نسبة ممكنة من التباين في المتغيرات الأصلية. ويمكن استخدام التحليل العاملي لتحويل مجموعة مرتبطة من المتغيرات إلى مجموعة أخرى مستقلة تربطها بالمجموعة الأولى علاقات خطية.

وقد شاع تطبيق التحليل العاملي في الدراسات الجغرافية من أجل تصنيف المناطق العمرانية، وقد ازداد تطبيق هذا الأسلوب الإحصائي في دراسات المدن منذ مطلع الستينيات من القرن العشرين وقد اشتملت هذه الدراسات تحليل التباين والاختلاف لأبعاد تركيبية وأنماط مكانية لظواهر متعددة **(أبو صبحه، ١٩٨٣)**.

ويعرف التحليل العاملي بأنه دراسة لمزيج معقد من العلاقات المتداخلة بين مجموعة من المتغيرات كالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، كما يمكن تطبيق هذا الأسلوب الإحصائي من أجل اكتشاف محتوى المنطقة وبنائها ومن أجل وضع خريطة للمفاهيم غير المعروفة وتصنيف المعلومات واختصارها ومن أجل القضاء على أسباب المظاهر السيئة وكذلك تحويل المعلومات ووصف التفاعلات وبناء النظريات وفحصها. **(أبو صبحه، ١٩٨٣)**

وبمعنى أضيق يحدد " سولمون ديموند" أهداف التحليل العاملي بأنه تكوين الفروض واختبارها، وتحديد أصغر عدد من العوامل المحددة التي يمكن أن تفسر العلاقات التي نلاحظها بين عدد كبير من الظواهر الواقعية، وإلى أي مدى يؤثر كل من هذه العوامل في كل متغير.**(أحمد عبد الخالق، ١٩٩٤)**

ويمكن القول أن أوضح وظيفة للتحليل العاملي تتمثل في خفض أو اختزال مكونات جداول الارتباطات إلى أقل عدد ممكن ليسهل تفسيرها، وكان استخدامه مقتصراً على العلوم التربوية والنفسية، وبعد ذلك تم توظيفه في علوم أخرى منها الجغرافيا في استخلاص العوامل الرئيسية التي تفسر التباين التنموي والتركيب الداخلي للمدن.

ويسعى أسلوب التحليل العاملي إلى استخلاص العوامل من المتغيرات بحيث:

١. يكون العامل الأول هو أكثرها ارتباطًا بالمتغيرات، أو أكثرها تفسيراً للتباين المشترك يليه العامل الثاني وهكذا.
٢. أن يكون في كل عامل عدد غير قليل من المعاملات الصفرية.
٣. أن يسهل تفسير هذه العوامل على ضوء علاقاتها بالمتغيرات.

و يتطلب إجراء التحليل العاملي المرور بثلاث خطوات أساسية:

١. يتم تكوين مصفوفة الارتباط R-matrix لتحتوي على معاملات الارتباط لجميع أزواج المتغيرات.
٢. من مصفوفة الارتباط (R-matrix) يتم حساب العوامل factors، ومن أكثر الطرق استخداما الأسلوب المعروف باسم المركبات الأساسية Principal Component.
٣. تدوير المحاور Rotated بهدف جعل العلاقات بين المتغيرات وبعض هذه العوامل اقوى ما يمكن.

٤ -٣ -٢ دليل التنمية البشرية (Human Development Index (HDI))

في عام ١٩٩٠م اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشراً لتحديد وضعية التنمية البشرية في بلد معين، حيث يحاول هذا المؤشر ترتيب البلدان أو الأقاليم على مقياس يبدأ من الصفر، وهي المرتبة الأدنى، وينتهي بواحد، وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية، وقد استخدم هذا المقياس لقياس التنمية البشرية بناءً على ثلاثة متغيرات، تقرير الأمم المتحدة (٢٠٠٧) هي.

١. العمر المتوقع عند الميلاد.
٢. التحصيل العلمي من خلال مؤشرين هما:
   أ- نسبة التعليم (أو البالغون الملمون بالقراءة والكتابة)
   ب- نسبة الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة (الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية، والجامعية).
٣. متوسط دخل الفرد السنوي.

وقد جاء هذا التصور أو النموذج الشامل لمنظومة التنمية البشرية، ليحل محل تلك المعايير الأحادية والاقتصادية التي شاع استعمالها لقياس نتائج التنمية في

الماضي، وبخاصة الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ومتوسط نصيب الفرد من المواد الاستهلاكية وغير ذلك، حيث تتم دراسة الأوضاع المجتمعية وتحديد التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع عادة بالاعتماد على ثلاثة محاور أساسية:

الأول: هو محور الزمن، أي ما يحدث لدليل التنمية البشرية ومؤشراتها من تطور إيجابي أو سلبي أو استقرار خلال فترة زمنية محددة معنى مقارنة الماضي بالحاضر.

الثاني: هو محور مقارنة دليل التنمية البشرية ومؤشراتها في دولة معينة، لمعرفة درجة تطور المجتمع في الإطار الدولي، الذي أضحت فيه المقارنات أداة مهمة من أدوات دفع التنمية نحو الأمام.

الثالث: هو محور توزيع نتائج وثمار التنمية بين السكان.

وقد تم تقسيم مستويات التنمية البشرية وفق هذا الدليل إلى ثلاثة مستويات هي:

١- تنمية بشرية منخفضة إذا كان مستوى المؤشر اقل من ٠.٥٠٠.

٢- تنمية بشرية متوسطة إذا كان حاصل مؤشر التنمية ما بين ٠.٥٠٠ - ٠.٧٩٩

٣- تنمية بشرية عالية إذا كان حاصل مؤشر التنمية ٠.٨٠٠فاكثر.

وقد استخدمت دراسة العموش هذا الدليل في تقسيم المملكة الأردنية الهاشمية إلى أنماط تنموية على مستوى الألوية البالغ عدده ٥١ لواء، وقد أظهرت الدراسة أن ألوية وادي الأردن (منطقة وادي الأردن) كانت ضمن الفئة المتوسطة وبترتيب ٤٥ و٤٣و٤٢ للألوية الشونة الجنوبية والأغوار الشمالية وديرعلا على الترتيب من بين ألوية المملكة، ولذلك بهدف معرفة التباين التنموي بين هذه الألوية، العموش (٢٠١٠).